

التقى سفراء الاتحاد الأوروبي وناقش معهم النقاط المتفق عليها مع المشترك

نائب الرئيس - الامين العام: التمديد بناءً على طلب وتوافق الاحزاب

المعهد الديمقراطي الامريكى قد أدت في النهاية الى اتفاق التاجيل بعد أن كانت الإجراءات القانونية والتنظيمية والعزم السياسي المطلوب متجهة صوب الانتخابات في موعدها. وأكد نائب الرئيس الامين العام للمؤتمر الشعبي العام أن ذلك قد جاء انطلاقاً من تغليب القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام للمصلحة العليا للوطن وتجاوز اي اعتبار اخر وذلك من موقع المسؤولية الوطنية التي يتحملها المؤتمر من أجل الامن والاستقرار وعدم زعزعة السكينة العامة ووفقاً لاتفاق محدد يحدد في الاساس النهج الديمقراطي ويحميه من العوارض والإخطار على اساس ان الديمقراطية في اليمن في طور النشوء وتحتاج الى مساعدة قوية وحقيقية خصوصاً من قبل الاتحاد الاوروبي والمعهد الديمقراطي الامريكى والهيئات والمؤسسات المعنية بالديمقراطية ورعايتها.

ووضع نائب الرئيس الامين العام سفراء الاتحاد الاوروبي في صورة التفاصيل والنقاط المتفق عليها مع احزاب اللقاء المشترك والذي كان اتفاق التاجيل بناءً على طلبها وإحسانها. ■

سفراء الاتحاد الأوروبي؛

متفهمون قرار تأجيل الانتخابات

وجرت انتخابات برلمانية ورئاسية محلية. ونظر هادي في هذا الصدد إلى النجاحات المشهورة التي تحققت على درب النهج الديمقراطي.

منوهاً إلى ما ساد مؤخرًا من مشادات سياسية وربما تباين في الرؤى خلال العامين الماضيين ومع وجود ممثلي الاتحاد الأوروبي



الفتحة بعد إعادة وحدة الوطن واقتراح النظام السياسي بالنهج الديمقراطي.. وأشار إلى أن ما حدث من تبرم واحتكاك ومناكفات جراء عدم التسليم بالنتائج الديمقراطية ما أدى إلى مشاكل بين المؤتمنين بالنهج الديمقراطي وغير المؤتمنين بذلك فجرت أحداث أربعة وتسعين المؤتمنة. ونوه إلى أن عجلة الديمقراطية قد دارت بعد ذلك

وكان نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الامين العام للمؤتمر الشعبي العام رحب في بداية اللقاء بسفراء الاتحاد الأوروبي واستعرض معهم جملة من الموضوعات والقضايا التي تتركس النهج الديمقراطي والتعددية السياسية في اليمن خصوصاً منذ الثاني والعشرين من مايو وقيام الجمهورية اليمنية

أكد سفراء الاتحاد الأوروبي تفهمهم لقرار اليمن تأجيل الانتخابات واستمرار دعم دولهم للنهج الديمقراطي وإنجاح مساره، ودعم كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية فيها.

جاء ذلك خلال لقاء نائب رئيس الجمهورية الامين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدعرب منصور هادي في مقر اللجنة الدائمة أسس كلا من سفير الجمهورية التشيكية بصنعاء جوزيف قربابيتس وسفير جمهورية إيطاليا ماريو بوفو وسفير مملكة اسبانيا ماركوس فيقا وسفير جمهورية فرنسا جيل جوتيه وسفير الملكة المتحدة تيم توريو وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية ميشائيل كلو وسفير مملكة هولندا الدكتور روق هادم بويكسا والقائم باعمال سفارة جمهورية بلغاريا بوريس يوروسوف والقائم باعمال المفوضية الأوروبية في اليمن ميري هورفريسي.

وقد تناول السفراء في طرحهم لقضايا التعاون اهمية تواصل اللقاءات بصورة دورية من أجل متابعة سير المشاورات وتقييم الاداء في المسارات المطلوبة خلال السننتين القادمتين للمساعدة للوصول إلى الانتخابات القادمة بصورة آمنة وطبيعية من مختلف الجوانب والإجراءات المطلوبة.

ياسر العواضي: أتمنى أن يستعشر المشترك مسؤوليته تجاه الاتفاق

يمكن أن يكون النظام الديمقراطي الخامس والعشرين. وقال: «أنا متفائل ولكن علينا ألا نفرط في هذا التفاؤل ولا نفرط في التشاؤم والحكم بنسخي أن يتم وفقاً للمسارات التي ستخضعها عملية تنفيذ ما اتفق عليه من خلال مرجعية الحوار حول كل المواضيع والقضايا».

وأضاف: «أما إن تستمر الامور كما كانت في الماضي فسنبكون المؤتمر قد أدى ما عليه وله رأى آخر في هذا المنحى».

وحول القضايا المدرجة في الاتفاق ومنها تصعيد النظام الانتخابي والأخذ بالقائمة النسبية أكد العواضي إن الاتفاق حول ذلك هو أن تكون محل بحث ونقاش في حوارات قادمة وأشار إلى أن هناك ٢٤ نظاماً ديمقراطياً في العالم واليمن والبرامج.

وأكد الإخ ياسر العواضي عضو اللجنة العامة إن الاتفاق الأخير بين المؤتمر وازداد المشترك لم يقتصر على موضوع الانتخابات، ولم يكن من أجل تأجيلها بل ومن أجل إجراء إصلاحات واسعة.

وقال في حوار أجرته معه الزميلة «استعمر» نخب في المؤتمر اتفاقنا مع الأخوة في المشترك بعد أن أجروا رغبتهم مشاركتنا في إجراء إصلاحات سياسية نحن ملتزمون بها خلال فترة العامين ومن ضمنها الإصلاح الانتخابي.. وأضاف: «أي كلام يقول بغير ذلك فهو غير مسؤول ويصير من أناس ليسوا في مستوى المسؤولية».

ونفى العواضي التسريبات التي تحدثت عن صفقة جرى فيها عدم تحديد فترة زمنية لانتخاب الرئيس مقابل القائمة النسبية.

وقال: «هذه مجرد تسريبات لا أساس لها من الصحة، الرئيس علي عبدالله صالح ليس بحاجة إلى الرئاسة أساساً نحن الذين بحاجة إليه».

لافتاً في هذا السياق إلى تدخل الرئيس في المحادثات الأخيرة بشأن الاتفاق بين المؤتمر وازداد المشترك، بحكم أنه رئيس للبلاد كله ومسؤول عن الوطن وبنائه، ومن تجربته رأى ضرورة الحوار للوصول إلى اتفاق بين جميع الأطراف في الساحة السياسية والمجتمع، وضغط علينا جميعاً في هذا الاتجاه وتوافقنا على التمديد للبرلمان الحالي عدة سنين لتبقي شرعيته قائمة وبالمقابل يتم إجراء إصلاحات سياسية خلال هذه الفترة.

وقدما أوضح الشيخ ياسر العواضي استعمار المؤتمر هذه المسؤولية بإعطاء احزاب المشترك فرصة أخيرة من خلال التمديد، فإنه تمنى عليهم أن يستشعروا

في البيان الصادر عن دائمة أمين المطالبة بسرعة ضبط مرتكبي التفجيرات وناهبي المنشآت العامة في جعار

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..

بالعين الجديدة

عدن.. بندر اليمن سالم باجميل

في الواقع أن مدينة عدن كانت ومازالت الحصن الدائري لابناء اليمن قاطبة، كما أنها كانت ومازالت بندر اليمن، والوفاء الحقيقي لعدن، وأهلها اليمنيون ينبغي أن يتخرج بالاهتمام الواجب عن تسبيل دولة الوحدة والديمقراطية بسفلى عدن وأهلها في مقدمة المدن اليمنية طلبيعة للتطور والتقدم والأمن والتنمية. وهذا هو ما يحرص عليه فخامة المناضل علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ويعمل على تجسيده بحب وتفان منقطعي النظير في الوقت الراهن.

إن عدن بحق وبحق مثلت بوتقة انصهار المدنية في الجزيرة وشرق أفريقيا وتخلق في أحشائها في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين الوعي الوطني اليمني العمالي والحزبي ولا يستطيع تجار السوء والمهربون أن يجعلوا منها ومن أهلها ملجأ لدعاة الجنوب الأعداء.. وعن بارزها وسماؤها وناسها كانت بمنية حتى في عهود الاستعمار البريطاني ونظام الإمامة المخلف وما زالت وستظل هكذا بمنية حتى الخناع.

لم يستطع الاستعمار البريطاني ولا نظام السلاطين والمستورزون ولا الحزب الاشتراكي من بعدهم أن يجعل من عدن مدينة غير يمنية أو جنوبية، ولا داعي في التجديف والترفيف في تاريخ عدن المعروف لدى أبنائها خاصة وأبناء اليمن عامة لأن عدن وأهلها غير قابلين للاستخدام السياسي الانتهازي من قبل بعض القبائل والسياسيين ومأربهم النفعية في الحياة العامة.. عجز الإنجليز والسلاطين والمستورزون منذ خمسينيات القرن الماضي أن يحاولوا عدن إلى مجرد عاصمة لما يسمى اتحاد الجنوب العربي في محاولة منهم بإسائة لجعلوا من اليمن الواحد بمنين، وأحرقت لهب الثورة التي شنتها الأحرار والشور كافة المشاريع الاستعمارية الرجعية وأصبحت في تاريخ اليمن الحديث أثراً بعد عين.. ولا عجابه ولا عجب إذا ما عاود بعض أخطأ جنرالات الاستعمار وأعوانه الحنين وحاولوا عبثاً النسخ في رما الماضي لإحيائه.

نعم كانت عدن وبنائها حاملين لمشاعر النهضة والتطوير في اليمن والجزيرة وقدموا لإجبال الثورة مناهل ثقافة يمنية عريضة وإنسانية أضاءت دياجير ظلمات الاستعمار والإقطاع بكل ما تحمل الكلمات الأثقة الذكر من معان ودلالات، ولا يجوز توظيف دور عدن وبنائها من لحزب أو ناحية من نواحي اليمن قط.

فليس من العلم والتاريخ في شيء أن يلجأ زيد أو عمرو إلى استجداء عواطف أبناء عدن لسبب أو لآخر، لأن أبناء عدن يعملون أنهم وإن كان لهم من المدنية والوعي ما يميزهم في تاريخ اليمن المعاصر إلا أنهم يبركون تمام الإدراك أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب اليمني وإن عدن جزء لا يتجزأ أيضاً من الأرض اليمنية.

إن الإنسان اليمني الأصل يعلم بما لا يدع مجالاً للشك أن اليمن الجديد في الوقت الراهن لديه مشاكل اقتصادية واجتماعية تستوجب العمل والنضال والتضحيات الجسام حتى يتمكن من تجاوزها ووضع الحلول الملأمة لها.

اليمن الحديث سيمضي على طريق الحق والعدل صوب المستقبل إلى تعميق الوحدة الوطنية وتعزيز الديمقراطية رغم مشيئة الطائفين المتهمين والانتصاليين والسياسيين الانتهازيين من المتحزبين وغيرهم، ومن كل بد سيكون النصر في نهاية المطاف حليفه وسيخسر المرءون على تفكير حلقات وحده الوطنية أو الذين يريدون اختطافه والعودة به إلى عهود الشمولية والاستبداد.. والوفاء لمدينة عدن لا يكون إلا بالموقف الوطني في الحياة أو الموت فداه له في الحياة. ■

مسؤولياتهم تجاه هذا الاتفاق. وقال: «أنا متفائل ولكن علينا ألا نفرط في هذا التفاؤل ولا نفرط في التشاؤم والحكم بنسخي أن يتم وفقاً للمسارات التي ستخضعها عملية تنفيذ ما اتفق عليه من خلال مرجعية الحوار حول كل المواضيع والقضايا».

وأضاف: «أما إن تستمر الامور كما كانت في الماضي فسنبكون المؤتمر قد أدى ما عليه وله رأى آخر في هذا المنحى».

وحول القضايا المدرجة في الاتفاق ومنها تصعيد النظام الانتخابي والأخذ بالقائمة النسبية أكد العواضي إن الاتفاق حول ذلك هو أن تكون محل بحث ونقاش في حوارات قادمة وأشار إلى أن هناك ٢٤ نظاماً ديمقراطياً في العالم واليمن والبرامج.

أكد الإخ ياسر العواضي عضو اللجنة العامة إن الاتفاق الأخير بين المؤتمر وازداد المشترك لم يقتصر على موضوع الانتخابات، ولم يكن من أجل تأجيلها بل ومن أجل إجراء إصلاحات واسعة.

وقال في حوار أجرته معه الزميلة «استعمر» نخب في المؤتمر اتفاقنا مع الأخوة في المشترك بعد أن أجروا رغبتهم مشاركتنا في إجراء إصلاحات سياسية نحن ملتزمون بها خلال فترة العامين ومن ضمنها الإصلاح الانتخابي.. وأضاف: «أي كلام يقول بغير ذلك فهو غير مسؤول ويصير من أناس ليسوا في مستوى المسؤولية».

ونفى العواضي التسريبات التي تحدثت عن صفقة جرى فيها عدم تحديد فترة زمنية لانتخاب الرئيس مقابل القائمة النسبية.

وقال: «هذه مجرد تسريبات لا أساس لها من الصحة، الرئيس علي عبدالله صالح ليس بحاجة إلى الرئاسة أساساً نحن الذين بحاجة إليه».

في البيان الصادر عن دائمة أمين المطالبة بسرعة ضبط مرتكبي التفجيرات وناهبي المنشآت العامة في جعار

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

هذا وكان الاخ محمد الدهلي رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة، ألقى كلمة عبر فيها عن ارتياحه بالحضور الكبير للمشاركين في أعمال الدورة وتفاعلهم مع التوجيهات السياسية والتنظيمية لقيادة المؤتمر برئاسة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع الاتفاق والقاضي بين المؤتمر وازداد اللقاء المشترك بتأجيل الانتخابات وتمديد ولاية البرلمان لمدة عامين.

واعتبر الدهلي المرحلة الراهنة مهمة وتتطلب تضامناً جهود قيادات وكوادر وأعضاء المؤتمر للعمل بروح الفريق الواحد نحو ترجمة الإصلاحات السياسية وتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية.

أشدد بالذکر انه تمت قراءة الكلمة التوجيهية للاخ المناضل عبدعرب منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الامين العام الموجهة إلى اللجان الدائمة المحلية وفروع المؤتمر بالمديريات والتي تضمنت جملة من القضايا والمهام التنظيمية والسياسية والتوجهات المستقبلية لنشاط

في البيان الصادر عن دائمة أمين المطالبة بسرعة ضبط مرتكبي التفجيرات وناهبي المنشآت العامة في جعار

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

مشدداً على ضرورة تجاوز سلبيات المرحلة الماضية بتفعيل مستوى الأداء التنظيمي والتفنيدي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم ومعالجة قضايا المواطنين وتكاتف الجهود واستنفار كل الطاقات والالتزام التنظيمي، خصوصاً ونحن مقلوبون على خوض استحقاق دستوري مهمثل في الانتخابات النيابية بعد عامين وتتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً لتأجيلها. متطرقاً إلى ما تم تحقيقه من إنجازات ثنوية كبيرة في مختلف المجالات وما تحظى به المحافظة من اهتمام ورعاية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. مشيداً بجهود قيادة المحافظة المبذولة بهدف تطوير المحافظة وتوفير متطلباتها واحتياجاتها المختلفة وفي مقدمة ذلك حل مشاكل المواطنين.. وحول التطورات التي أدت إلى تأجيل العملية الانتخابية أوضح الاخ يحيى الشامي إن المؤتمر الشعبي العام وبإحسانه العالي بالمسؤولية الوطنية التي أضحتتت بها القيادة السياسية له وبالرعاية المباشرة من فخامة الاخ الرئيس الذي تولى بنفسه رعاية الحوار في مراحله المختلفة في هذا المشوار الطويل ومن واقع من تملكه تطورات الحياة السياسية وما تتطلبه للمصلحة الوطنية العليا للوطن وما يحيط بالوطن من العوامل غير الواعية المحلية ومنها الدولية بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على خططنا وبرامجنا الراهنة والمستقبلية، وما قد ينتج عن ذلك من أضرار قد تضرب الوطن والنهج الديمقراطي بخط، الأمر الذي لم يكن لقيادة المؤتمر أن تسمح به استعماراً منها بحجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها باعتبار المؤتمر الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في البرلمان والمفوض بممارسة سلطاته ومنها تمديد فترة مجلس النواب الحالي مدة عامين نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الدستورية.

في البيان الصادر عن دائمة أمين المطالبة بسرعة ضبط مرتكبي التفجيرات وناهبي المنشآت العامة في جعار

عقدت اللجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام - محافظة أبين - دورتها الاعتيادية بحضور الاخ يحيى محمد الشامي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية المرحلة القادمة التي تحتتم على كافة منتسبي المؤتمر الشعبي العام ومناصريه القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم، وأن يكونوا قدوة في كل المواقع..